فيكون جوابا للسؤال عن تمام الذاتي المشترك بين الماهية وبعض مشاركاتها الذاتية
فان كان هو بعينه جوابا عنها وعن الكل فهو جنس قريب والا فهو بعيد وتحصيل ان الجنس
القريب هو تمام الذاتي المشترك بين الماهية وجميع المشاركات والجنس البعيد هو تمام الذاتي المشترك
بين الماهية وبعض المشاركات لا جميعها قوله بالقياس الى ما فوقه اراد في تعاريف فان في
تعريف الجنس قوله المختلفة بالحقيقة فقط يخرج النوع والفصل القريب وفي تعريف النوع قوله المتفقة
بالحقيقة مع قوله في جواب ما هو يخرج الجنس والفصل البعيد لان الجنس كالحيوان مقول على زيد
وعمرو وبكر مثلا وان لم يكن مقولا في جواب ما هو قوله وهو مقول بالذات على المجموع وذلك
لان السؤال بما هو انما هو عن تمام الذاتي المشترك بين المجموع فالمقول في الجواب انما هو مقول
على المجموع قوله الامر الكلي الخ حاصله ان الماهية تطلق غالبا على امر حاصل في القوة العاقلة فيلزم
ان يكون امرا كليا والمعتبر هنا هو مدلولها المطابقي اي المعقول دون مدلولها الالتزامي
اي الكلية فالقول بان هنا اعتبار الدلالة الالتزامية وهي مهجورة في التعريفات من سوء الفهم وقد
اشار بلفظ قيل ان الدلالة هنا مستقيمة فان لزوم الكلية للمعقولة ليس لزوما ذهنيا
وهو المعتبر في الدلالة الالتزامية قوله اذ يصدق عليه الخ المشهور ان للماهية معنيين الاول
ما به يجاب عن السؤال بما هو والثاني ما به الشيء هو هو فالمص ترك قيد الاولية فكانه اخذ
الماهية بالمعنى الاول والجواب ان لفظ الماهية مستقر من بين العبارتين ومعناه الحقيقي
هو الامر المعقول الحاصل في العقل من غير اعتبار الوجود والى ... رحمه ... الطوسي في التجريد
وهذا المعنى يشمل الصنف فلا بد هنا لاخراجه من قيد قوله لان امراه سواء كان ذلك
الامر ذاتيا او عرضيا اما الاول فلان الحيوان مثلا معروضه الحقيقي هو الحيوان دون الانسان
ضرورة ان مناط عروضه هو الحيوانية دون الانسانية واما الثاني فلان الذاتي
لا يثبت حقيقة الا لما هو منشأ لانتزاعه ومنشأ الانتزاع هاهنا هو العام من حيث
هو لا من حيث خصوصيته ثم هذا الحكم شامل للعام العرضي والذاتي لكن في مرتبة الحمل الاولي
المصداق فان في هذه المرتبة وحدة محضة قوله مع ان التسمية بنوع الانواع وذلك لان
الظاهر من التسمية بنوع الانواع ان يكون نوعيته بالقياس الى الانواع التي فوقه كما

ان الظاهر من التسمية بجنس الاجناس ان يكون جنسيته بالقياس الى الاجناس التي تحته لكن ذلك لا يقتضي
ان لا يكون المراد بالجنس في تعريف النوع الاضافي مطلق الجنس فان للنوع الاضافي اضافة الى كل
جنس فوقه واضافة الى الجنس القريب فوقه بلا واسطة وجاز تعريف النوع الاضافي نظرا الى الاضافة
الثانية والتسمية بنوع الانواع نظرا الى الاضافة الاولى وكانه اشار الى ذلك بقوله فالاولى
قوله والاول قد اشتهر الخ اشار الى ان الجنس ليس اقل في حقيقته تحرزا وليس نسبته الى النوع
كنسبة الفصل الى الجنس على ما زعمه كثير من المتأخرين فانه لو كان جزءا عقليا لكان محمولا ولو كان
جزءا خارجيا لكان النوع جزءا خارجيا غير محمول وتحقيق المقام ان الجنس يطلق على معنيين الاول
كون الشيء بحيث يمتنع فرض اشتراكه بين كثيرين وهو يحصل من نحو الوجود في الذهن ويلحق الصور
الذهنية من حيث انها صور ذهنية لان الحمل والانطباق وما يقابلهما من شأن الصور دون
الاعيان والثاني كون الشيء ممتازا عما عداه وهو يحصل بالوجود الخاص بمعنى ان الشيء يصير بالوجود
الخاص ممتازا عما عداه كما انه يصير به مصدرا للاثار قال الفارابي في تعليقاته هوية الشيء
وعينيته ووحدته وخصوصيته ووجوده المنفرد له كلها واحد لا يقال لو لم يكن التشخص داخلا
في حقيقة الشخص لما كان التغاير بين زيد وعمرو اعتباريا وهو باطل بالضرورة لانا نقول ان
اريد بالتغاير بينهما التغاير بحسب الحقيقة فبطلان اللازم ممنوع وان اريد به التغاير بحسب الاشارة
فالملازمة ممنوعة فان الشيء كما يصير بالوجود مصدرا للاثار كذلك يصير به ممتازا عما عداه
فافهم فانه يحتاج الى لطف القريحة وقد اوردنا تحقيقه في حواشينا على شرح المواقف قوله
ولا تمايز بينهما الا بالاعراض هذه الاعراض ليست علة للتشخص بل امارات له لاستلزام
الدور لان الاعراض متشخصة بمحالها والحق ان الوجود الخاص هو التشخص كما عرفت
واما الاعراض فهي امارات له ويمكن ان ينبه عليه بان تمايز العرضين المتماثلين
يحصل من وجودهما في موضوعين وكذا تمايز الصورتين المتماثلتين يحصل من وجودهما
في مادتين وقد تقرر في موضعه ان وجود العرض هو بعينه وجوده في الموضوع ووجود
الصورة هو بعينه وجودها في المادة فتفطن قوله ليس نوعا حقيقيا فانه كلي نوع
بالنسبة الى حصصه لا ينافي ذلك فان اختلاف الحقايق بالجنسية والنوعية وغيرها انما ينظر

Copyright © King Saud University